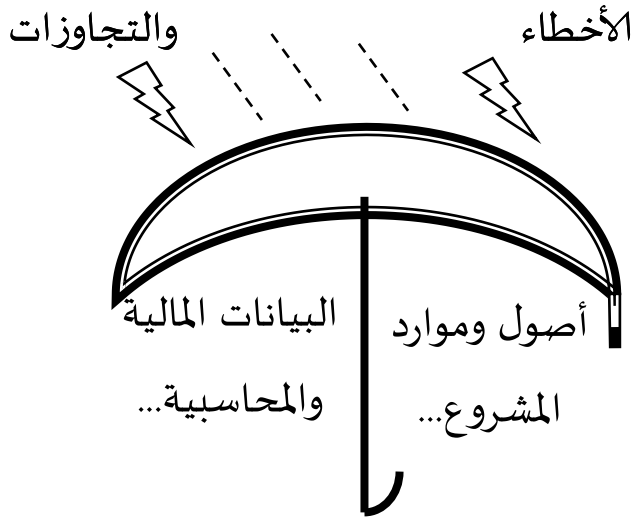


المقدمة:

أدى التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المنشآت عبر العالم، إلى حاجة الإدارة العليا بتفويض صلاحياتها ومسؤوليتها لعدة مستويات لتسهيل المهام وتحقيق الأهداف المرسومة مسبقا، مما يتطلب حتمية توفير نظام رقابي متكامل وفعال يسعى للتأكد من قيام الواجبات المهنية وتقييم أداء العاملين وفقا للتعليمات والمعايير الموضوعة سابقا.

كما يسعى نظام الرقابة الداخلية جاهدا على حماية ممتلكات المشروع وحقوقه لدى الغير، مع ضمان صحة وصدق عرض القوائم المالية، مع الارتقاء بالكفاءة المهنية والفعالية وفقا للسياسات الموضوعة من الإدارة العليا بهدف توفير المعلومات الملائمة في اتخاذ القرارات السليمة، أما تطوير النظام الرقابي يتطلب ربط الأهداف والخطط بمراكز المسؤولية حسب موقع المستويات الإدارية وفق التدرج بالهرم السلطوي.

نظام الرقابة الداخلية



الوحدة (01): ماهية نظام الرقابة الداخلية

تطورت الرقابة بشكل كبير بعدما كانت تقنية تقليدية تجمع الأدوات الكمية، لتصبح في وقتنا الحالي وسيلة اتصال واستشارة ترصد حركية المؤسسة باستمرار، لاتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، أي تعتبر رقابة نظامية تسعى للضبط والتحليل لاحترام المعايير الموضوعية وتحقيق الأهداف المرجوة.

1- العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها:

- لقيت الرقابة الداخلية في الآونة الأخيرة عناية كبيرة واهتماما بليغا من طرف الادارة، المحاسبين والمراجعين، وقد ساعد ذلك عدة عوامل يكمن ايجازها فيما يلي:¹
- تزايد نطاق المشروعات وحجمها عبر القارات أدى إلى تعقيد وتشعب هياكلها التنظيمية،
 - اضطراب الإدارة إلى تفويض السلطات والمهام إلى بعض الإدارات الفرعية لتسهيل انجازها.
 - حاجة ادارة المشروع إلى بيانات دورية تتوفر على درجة عالية من الثقة لاتخاذ القرار المناسب.
 - مسؤولية الادارة عن حماية أصولها ومواردها من الضياع، الاختلاس وسوء الاستخدام،
 - تقييم أداء العاملين وتصحيح الانحرافات الناجمة عن الفروق ما بين المنجز والمخطط.
 - حاجة الهيئات الحكومية إلى بيانات دقيقة وسليمة تساعد على التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية وغيرها كإدارة الضرائب، التجارة، الجمارك، البنوك...
 - تطور إجراءات التدقيق أصبح يعتمد بشكل كبير على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية.

2- مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة بشكل عام حسب المفكر الاقتصادي "فايول" على أنها "تقوم على التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصارمة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الأخطاء من أجل تقويمها ومنع تكرارها".²

أما نظام الرقابة الداخلية له عدة تعريفات نذكر أهمها فيما يلي:

¹ إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات – الاطار النظري، دار وائل، عمان، الأردن، 2012، ص 131.

² - محمد قاسم القزويني، مهدي حسين زوييف، المفاهيم الحديثة للرقابة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 25.

- المعيار الدولي للتدقيق رقم 315 يرى أنها " عملية مصممة متأثرة بالإدارة وموظفها للحصول على تأكيد معقول بان الأهداف المتمثلة في مصداقية البيانات المالية وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، مع الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها".³
 - لجنة التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنه: "يشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الانتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة".⁴
 - كما تعرف أنها: " نظام للسياسات والإجراءات المستخدمة في الشركة لتشجيع كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، ومدى الاعتماد على التقارير المالية وملاءمتها مع القوانين والأنظمة".⁵
- ومنه نستخلص أن الرقابة هي إجراء أو عمل تقوم به الإدارة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، أما الرقابة الداخلية تمثل الرقابة داخل التنظيم، يُصمم ويُشغل من أجل معالجة مخاطر الأعمال التي قد تحول دون تحقق الأهداف. كما نشير أنها ارتبطت في مراحلها الأولى بالنقدية كونها أكثر عرضة للسرقة والاختلاس بعدها امتدت للمخزون وغيره من الأصول وتعرف بالضبط الداخلي.



3- خصائص نظام الرقابة الداخلية:

- الحصول على تأكيد معقول وغير مطلق لكل الأعمال المنجزة لتحقيق الأهداف المطلوبة.
- لا يتحمل المشروع تكلفة أكبر من المنافع المنتظرة من جراء تطبيق نظام الرقابة الداخلية.
- مسؤولية الإدارة في تبني النظام وحمايته لتحقيق الفعالية والتقليل من الأخطاء والتجاوزات.
- يستقبل مجموعة من المعلومات ذات نوعية موثقة، قابلة للتحيين والمقارنة باستمرار من حيث الوقت والعرض مع احترام المعايير المتفق عليها.
- تتميز التعليمات بالوضوح والشمولية، غير متحيزة لطرف ما وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

³ علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، دار وائل، ط 5، الأردن، 2015، ص 173.

⁴ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، الأردن، 2012، ص 192.

⁵ ALDERMAN & GODWIN، ترجمة نظام محمود الرمحي، المحاسبة المالية، دار الفكر، الأردن، 2013، ص 140.

4- أهداف نظام الرقابة الداخلية:⁶

- حماية أصول المشروع من الأخطار المحيطة بها مما يتطلب الحفاظ والحرص بعناية شديدة.
- ضمان تحقيق الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية بما يكفل سلامة القوائم والتقارير المنجزة.
- تنظيم المشروع وإدارته لتحديد وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات الملقاة على كل فرد.
- ضمان صحة برامج التخطيط والرقابة لتقييم وتنمية الكفاءة الإنتاجية والكفاءة المهنية.
- تحسين الأداء المهني بعقلنة المهام الموكلة للعمال مع تجسيد فكرة التنسيق بين كل المستويات.

5- محددات نظام الرقابة الداخلية:

بغض النظر عن مقدار حسن تصميم الرقابة الداخلية ضمن المنظمة، فمن الممكن أن تزودنا بضمانات معقولة، والتي تمكن الشركة من تحقيق أهدافها، وترجع محدودية النظام في فعاليتها ويعود لأسباب منها:

○ العنصر البشري:

كون الحقيقة توضح أن الرقابة الداخلية في الحكم و التصرف البشري، وبالرغم من الجهود المبذولة قد نرتكب أخطاء في بعض الأوقات، ولا نستطيع إزالتها نهائيا، بالإضافة لذلك بعض الموظفين يراوغون الرقابة لأغراض شخصية، تبدأ من المديرين والمسؤولين لتصل إلى التواطؤ بين الموظفين وهنا نعلن فشل النظام (هزيمته).

○ تحليل التكلفة والعائد:

يعني ما تنفقه المؤسسة على النشاط الرقابي مقابل ما يقدره هذا الأخير من عائد، قد نجد بعض الأساليب المتطورة في حماية الممتلكات وغيرها من الحقوق لكن بسبب تكلفتها الباهضة قد نتراجع عن استخدامها حسب قدراتنا المالية.

⁶ محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، كنوز المعرفة، الأردن، 2009، ص 193.